

الحلقة (١)

نبدأ بالحديث (الحسن) والحديث الحسن هو:

أحد أقسام الحديث من حيث رتبته أو من حيث درجته، فالحديث منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، والحديث الصحيح لعله تقدم من قبل ذلك في تسجيل المستوى الأول والأمر فيه واضح، الضعيف سيأتي مستقبلاً إن شاء الله تعالى، أما الحديث الحسن فهو يقع في منزلة بين الصحيح والضعيف، ومن أجل هذا اختلف العلماء في تعريف الحديث الحسن، فنبدأ أولاً

بتعريفه اللغوي: فالحديث الحسن هو صفة مشبهة، من الحسن بمعنى الجمال، وعندما يقولون مشبهة أي مشبهة باسم الفاعل.

وأما في الاصطلاح: كما أسلفنا اختلف العلماء في تعريفه نظراً لتوسطه بين الحديث الصحيح والحديث الضعيف، نذكر هذه التعريفات التي عرف بها الأئمة هذا النوع، ثم نخرج منها بعد ذلك بنتيجة أو تعريف لعله يكون مختاراً من تلك التعريفات.

فالتعريف الأول: ذكره الإمام الخطابي رحمه الله تعالى في كتابه "معالم السنن" قال في تعريف الحديث الحسن: "هو ما عُرف مخرجه واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء".

التعريف الثاني: للإمام الترمذي رحمه الله تعالى فيقول في تعريف الحديث الحسن:

"هو كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك"، قال بعد هذا "فهو عندنا حديث حسن"، هذا كلام الإمام الترمذي رحمه الله تعالى.

على هذا يتبين لنا كأن الإمامين الخطابي والترمذي رحمهم الله تعالى كل منهما عرّف قسم من قسمي الحديث الحسن كما سيأتي بيانه إن شاء الله، وفي تعريف الإمام الخطابي لم يكن هناك فصل وبيان واضح بين الصحيح والحسن، فكذلك الحديث الصحيح أيضاً كذلك عُرف مخرجه واشتهر رجاله، إذاً ليس هناك من فرق واضح بين الحديث الصحيح والحديث الحسن بناءً على هذا التعريف، ولذلك الإمام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله عندما ذكر هذين التعريفين، لعله أشكل عليه ذلك وذكر بعد ذلك أن كل هذا مستبهم لا يشفي الغليل، يعني هذان التعريفان وغيرهما من التعاريف التي لم تفصل بين الصحيح والحسن، أو لا تفرق بين الحسن لذاته والحسن لغيره كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

إذاً يكون على هذين التعريفين بعض المآخذ في هذا الجانب في عدم وضوح المراد من التعريفين في كثير من يكون ليس من أهل الاختصاص في هذا الباب.

لعلنا نأتي إلى تعريف آخر فيه إيضاح وتبيين وهو للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في "النخبة وشرحها" فالحافظ ابن حجر عرّف الصحيح ثم بين بفارق بسيط بينه وبين الحسن وقال "وهذا هو عندنا هو الحسن" فنأتي إلى ما يذكره الحافظ ابن حجر فقال "وخبر الأحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته" وهذا قد تقدم للطالب قبل ذلك في تعريف الصحيح، ثم قال الحافظ ابن حجر بعد هذا الكلام "فإن خف الضبط فالحسن لذاته"، فإذا الحديث الحسن على هذا التعريف هو مُطابق في أكثر فقراته لتعريف الصحيح ما عدا الضبط، فهو في الصحيح تام وفي الحسن فيه خفة ليس ضعفاً أو انعداماً للضبط، لأنه بهذا ينحدر إلى الضعيف، لكنه فيه خفة فليس على مستوى راوي الصحيح، يعني الضبط في راوي الحسن يكون ليس على مستوى الضبط في راوي الصحيح فهو دونه لكنه لا يبعد بعيداً، لأنه إذا أبعد بعيداً ارتحل إلى دائرة الضعيف وهذا غير مراد هنا.

فعلى هذا التعريف للحافظ ابن حجر في هذا الباب يكون التعريف المختار: للحديث الحسن اصطلاحاً: أن يقال هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة، "الذي خف ضبطه" وهذا هو الفرق بينه وبين الصحيح، فإذا لعل هذا يكون هو التعريف المختار للحديث الحسن كما تقدم.

فعندما قال **اتصل سنده** خرج بذلك ما لم يتصل سنده، سواء كان مُرسلاً، معضلاً، معلقاً، منقطعاً، غير هذه الأوصاف الثلاثة.

بنقل العدل خرج بذلك غير العدل، الذي ظهر فيه ما يخل بعدله من المفسقات وهي كثيرة. قال **الذي خف ضبطه والضبط** يكون تاماً في راوي الصحيح، خفيفاً في راوي الحسن، والضبط معناه الإتيان في نقل الحديث لتحمله وأدائه، **عن مثله** أي لا يقل مستوى عمن خف ضبطه، أي لا يكون خفيف الضبط أو منعدم الضبط، هذا لا يستقيم هنا في هذا التعريف.

إلى منتهاه أي من أول السند إلى آخره لا يقل عن هذا، لأنه أقل الرواة درجة في الإسناد هو الذي يأخذ الحكم للحديث، فلو كان الرجال كلهم ثقات وجاءنا في أثناء السند أو في أوله أو في آخره راوٍ ضعيف فيكون الحديث ضعيفاً، والثقات الآخرون هم على توثيقهم، ولكن من حيث الحكم بالحديث نأخذ بالأقل فنقول هذا ضعيف لوجود هذا الراوي الضعيف، فإذا لا يقل رواية الحسن عن هذه الصفة أي خفيف الضبط، مع توفر العدالة قبل ذلك واتصال السند.

ثم قال **من غير شذوذ والشاذ** هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، رواية الثقة مخالفة لمن هو أوثق منه أو أولى منه.

وقولهم **ولا علة** المقصود **العلة في اصطلاح المحدثين**، والعلة ما كانت: خفية غامضة قاذحة في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها، فلا بد من هذا أن تنتفي هذه الأمور حتى نقول للحديث أنه

حسن: ينتفي الشذوذ، تنتفي العلة القادحة، يتحقق فيه اتصال السند، ويتحقق فيه الضبط ولكنه ليس تاماً بل هو خفيف، وهذه خمسة شروط ينبغي توفرها في الحديث ليكون حديثاً حسناً، اتصال السند، عدالة الراوي، ضبطه ولكنه فيه خفة، السلامة من الشذوذ، السلامة من العلة القادحة، هذه خمسة شروط هي تماماً كالخمس الشروط التي تأتي في ذكر الحديث الصحيح مع المفارقة في الضبط فقط، تام هناك وخفيف هنا، هذا من حيث تعريف الحديث الحسن وكلام العلماء وتعريفهم له على ما تقدم: الإمام الخطابي، والإمام الترمذي ثم ما اخترنا من تعريف الحافظ ابن حجر، ولعله يكون هو التعريف المختار للحديث الحسن.

تأتي معنا فقرة في المنهج وهي كلمتان متقاربتان لكن بينهما اختلاف وفرق، **سيأتي معنا كلمة حديث حسن، وكلمة أخرى يقولون حسن الإسناد، فهل بينهما فرق؟** الجواب نعم، فإذا قال المحدث هذا **حديث حسن الإسناد** فهو أقل رتبة من قولهم **حديث حسن**، لأنه إذا قال حديث حسن فكأنه ضمن لنا توفر الشروط في المتن والإسناد معاً، أما إذا قال حديث حسن الإسناد فإنما ضمن لنا الإسناد فقط، وأما المتن قد يكون فيه شذوذ أو علة تخرجه عن دائرة الحسن وربما تخرجه عن دائرة الصحيح كما تقدم، فإذا فرق بين العبارتين إذا قال المحدث هذا حديث حسن فمعنى ذلك حسن لنا المتن والإسناد معاً، أما إذا قال حديث حسن الإسناد فإنما أتى إلى الإسناد فقط ولم يتطرق إلى المتن، فيكون الحديث بهذا يحتاج إلى نظر في متنه مع إسناده هل تستقيم الأمور فيه أم أن فيه ما يخرجه عن دائرة الحسن، فإذا التحسين المطلق يكون أثبت في مثل هذا الموقف، التحسين المطلق إذا قال حديث حسن، أما المقيد إذا قيده بالإسناد فكما قلنا يخرج بذلك المتن فيحتاج إلى نظر في هذا والله أعلم.

الفقرة بعد هذا في المنهج يقول تقسيم الحديث الحسن إلى **حسن لذاته** و**حسن لغيره**، الحسن لذاته هو ما تقدم تعريفه المختار الذي قلنا أنا اختارنا هذا من تعريف الحافظ ابن حجر، ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه عن مثله وسلم من الشذوذ والعلة، هذا هو الحسن لذاته، سمي الحسن لذاته أو لقب بهذا لأنه كسب هذه المنزلة منزلة الحسن كسبها بنفسه ما احتاج إلى حديث آخر يتقوى به، إنما هو وصل إلى المرتبة بنفسه، بذاته، فقليل حسن لذاته.

أما الحسن لغيره فهو في الأصل ضعيف، لكن ضعفه ينجبر، فإذا جاءنا الحديث الضعيف المنجبر الذي ضعفه ليس شديداً، إذا جاءنا من طريق آخر مثله أو أعلى منه فيرتقي الضعيف إلى درجة الحسن ويسمى الحسن لغيره، فإذا نقول في **تعريف الحسن لغيره** أنه الحديث الضعيف المنجبر إذا تعددت طرقه.

وهنا كلام جميل للحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى في هذا الباب فيه تساؤل قد يطراً للبعض، علنا نقرأ هذا التساؤل يقول الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى: "لعل الباحث الفاهم يقول إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة، مثل **حديث الأذنان**

من الرأس ونحوه، فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن؟ لأن بعض ذلك عضد بعضاً كما قلتم في نوع الحسن على ما سبق، وجواب ذلك -هذا الجواب من الحافظ ابن الصلاح- أنه ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجهه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعيف يُزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهما بالكذب، أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فعلم ذلك فإنه من النفائس العزيرة".

نعم بلا شك كما قال الحافظ ابن الصلاح الضعيف الذي يرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره إنما هو الضعيف الذي ضعفه يسير، أما إذا كان ضعفه شديداً فهو لا يُقوى ولا يتقوى ومع ذلك لو تعددت طرقه لا تزيده إلا ضعفاً، هذا الضعيف الشديد الضعف مهما تعدد طرقه لا تزيده إلا ضعفاً ولا يتقوى بذلك على ما سمعنا وقرأنا من كلام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى.

يأتي معنا أيضاً حُجية الحديث الحسن هل يُحتج به وتثبت به الأحكام أم لا؟ هذا سؤال

الجواب: نعم، الحديث الحسن بشقيه أو بقسميه سواء كان الحسن لذاته أو الحسن لغيره، فهو حجة تثبت به الأحكام، فمن حيث الاحتجاج فهو مثل الصحيح لكنه دونه في الرتبة، أي لو تعارض صحيح مع حسن قدم الصحيح على الحسن، لكنه إذا لم يكن التعارض أو كان الحديث الحسن فرداً في بابه ما عارضه غيره فالحديث الحسن حجة، سواء كان حسناً لذاته أو كان حسناً لغيره فهو حجة تثبت به الأحكام، ولذلك هو من ضمن الحديث المقبول، فإذا قالوا الحديث المقبول فهو يشمل الصحيح والحسن، أما المردود فهو الضعيف بأقسامه وأقسامه كثيرة لعلها تأتي إن شاء الله تعالى في بابها وتبين إن شاء الله تعالى، فإذاً الحديث الحسن هو حجة يثبت به الحكم ويقوم دليلاً على إثبات الحكم، وبهذا يكون كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في الرتبة.

يأتي أيضاً فقرة في هذا الموضوع في الحديث الحسن، لعلنا نمثل للحديث الحسن ويظهر لنا بذلك أو في المثال كيف حُكم على الحديث (يعني) فعلاً بأنه حسن، فمثال الحديث الحسن ما أخرجه الإمام الترمذي قال حدثنا قتيبة قال حدثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعي عن أبي عمران الجوني عن أبي بكر ابن أبي موسى الأشعري أنه قال سمعت أبي بحضرة العدو يقول (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف) الحديث.

هذا الحديث قال عنه الإمام الترمذي هذا حديث حسن غريب، وحكم على هذا الحديث بأن رجال إسناده ثقات إلا جعفر بن سليمان الضُّبَعي فإنه حسن الحديث، كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر رحمه

الله تعالى، لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى الحسن، فإذا أقل الرجال رتبة نسب إليه الحديث من حيث الدرجة، كلهم ثقات إلا هذا، فهو مع توفر العدالة فيه إلا أن الضبط لا يرتقي إلى رتبة الصحيح، وأيضاً لا ينزل إلى الضعيف، فكان إذاً في مرتبة الحسن، فقالوا عن حديث هذا أنه حسن لوجود هذا الرجل.

نأتي بعد هذا لما ذكره الإمام الترمذي رحمه الله تعالى وغيره، لكنه لعلّه الأشهر في جامع الإمام الترمذي يأتي إلى بعض الأحاديث أحياناً فيحكم عليه فيقول: هذا حديث حسن صحيح، فكيف

يكون حديث حسن صحيح؟ كيف يجتمع الأمران في حديث واحد؟

للعلماء أجوبة كثيرة على هذا، لعلنا نخرج من هذا بمخرجين لهذا الحكم، فالمخرج الأول: منهما: أن الحديث قد يكون له أكثر من إسناد، فإذا هو صحيح بإسناد وحسن بإسناد آخر، فذكر الأمرين، إما أنه من باب الأمانة أو أنه لم يترجح للإمام الترمذي أو غيره لم يترجح فيه شيء، فنقله كما وجدته في بعض طرقه صحيح وبعضها حسن فذكره.

أما المخرج الثاني: في هذا الجانب فهو أن الحديث قد يكون عند قوم صحيح وعند آخرين حسن، فمن باب الأمانة ذكره كما ذكره الناس، أي قد يكون بإسناد واحد لكن بعض الناس حكم عليه بالصحة وبعضهم حكم عليه بالحسن، فمن باب الأمانة العلمية نقل الأمرين معاً فقال حديث حسن صحيح، فإذا جاء وصف مركب هنا من أجل هذا والله أعلم، وكما قلت لعل الأمر لم يتضح فيه للإمام الذي أطلق هذا الوصف المركب فجاء به كما هو، أو أنه من باب الأمانة العلمية وهذا مما ينبغي أن يكون عليه الباحث العالم، أو طالب العلم، أن يكون دقيقاً أميناً في نقل معلوماته فإذا نقل معلومة فينقلها ويشير إلى صاحبها ويخرج بذلك من العهدة والمسئولية في هذا الجانب.

هذا فيما يتعلق في قولهم حديث حسن صحيح، وهذا ما يسمونه بالوصف المركب، وكما قلت هذا نجد كثيراً في كلام الإمام الترمذي رحمه الله تعالى في جامعه، لأن الإمام الترمذي غالباً يحكم على الأحاديث، فيقول هذا صحيح، هذا حسن، هذا ضعيف، وهذا غريب وهكذا، ونجد أحياناً كما قلنا هذا الوصف المركب فيقول حديث حسن صحيح، أو ربما يزيد على ذلك فيقول حديث حسن صحيح غريب، أو ما شابه ذلك من الألفاظ أو من الألقاب المركبة لحديث واحد، فكما أسلفنا ذكر العلماء فيها أقوالاً أكثر من هذا، لكن لعل المخرج كما أسلفنا في هذين الجوابين: أنه قد يكون له أكثر من إسناد فهو بإسناد صحيح وبإسناد حسن، وقد يكون الحديث صحيح عند قوم وحسن عند آخرين، فهذا ما يمكن بيانه في هذه الفقرة التي هي الوصف المركب عند الأئمة الذين ذكروا هذه المسألة.

هناك بعض المسائل المتعلقة بالحديث الحسن وهي هل للحسن مراتب كما يكون في الضعيف

والصحيح وغيرهما؟

نعم، فذكروا أن الحسن له مراتب، وذكروا للحسن مرتبتين:

المرتبة الأولى: ما اختلف في تصحيح حديثه وتحسينه، يعني بعض الرواة، اختلف الأئمة فمنهم من يقول حديثه صحيح ومنهم من يقول حديثه حسن، فإذا اختلفوا في تصحيح حديثه وفي تحسينه، فذكروا من ذلك ذكروا مثالا على هذا: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وذكروا أيضاً عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وغير ذلك، فهؤلاء اختلف الأئمة منهم من يصحح ومنهم من يحسن حديث هؤلاء، فمثل هذا نقول هو أعلى مراتب الحسن لذاته، عندما اختلف في تصحيحه وتحسينه.

المرتبة الثانية: وهي أقل من هذه هي ما اختلف في تحسينه وتضعيفه، وذكروا مثلاً لذلك حديث الحارث بن عبد الله وعاصم بن ضمرة، فهاتان مرتبتان للحديث الحسن.